دراسةٌ نقديَّة في علم مُشكل الحديث [1]

محمَّد أبو الليث الخير آبادي *

مُقدِّمة

تمثل دراسة "سلسلة إحياء علوم الحديث" للأستاذ إبراهيم العسعس دراسةً جديدة جيدة لبحث إشكاليات عدَّة مثارة حول علم "مشكل الحديث". وهذه الدراسة التي بين أيدينا تستهدف بحث تلك الإشكاليات المثارة بعين النقد والفحص والتحري والإضافة الفكرية. ونحسب أن صاحب تلك الدراسة مسلم غيور على دينه، وعلى ما يُثار حوله من شبهات لردها، فهو يشعر بأن الأمة تحوطها الأزمات من جميع الجوانب، وخاصة الجوانب الفكرية العقلية؛ النظرية منها والتطبيقية وخاصة في علم الحديث، وهذه ما حدا بالباحث ودفعه إلى مناقشة الأزمة التي ألمت بالحديث وعلومه محاولاً تشخيص الداء الذي حلَّ بالحديث وعلومه.

فاجتهد في تأليف سلسلة تستهدف بحث إشكاليات علم الحديث، وما يُثار منها خاصة حول موضوع "مشكل علم الحديث"، وأطلق علي هذه السلسلة "سلسلة

---

[1] العسعس، إبراهيم، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م).

* أستاذ مشارك، قسم الدراسات القرآنية والحديثية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

إحياء علوم الحديث"، محاولاً استنهاض الهمم، ومحفزاً الباحثين والعلماء لإعادة النظر ودراسة تلك الإشكاليات. وفي الصفحات الآتية محاولة منا لمراجعة ما جاء في تلك الدراسة بعين البحث والنقد للتأكيد على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ولبيان ما فيها من ملاحظات تعمِّق الموضوع وتثري البحث.

والكتاب حسب تقسيمي ينقسم إلى قسمين: القسم الأول في التعريف بالسلسلة. والقسم الثاني في علم مشكل الحديث بوصفه محاولة أولى لإحياء علوم الحديث.

القسم الأول: التعريف بسلسلة إحياء علوم الحديث

تضمن التعريف بالسلسلة تقديم مبررات لتأسيسها، بدأه بإظهار التأسف على احتراق الأمة الإسلامية حضارياً، واكتفائها باجترار إبداع السابقين، وإغلاقها على نفسها باب الاجتهاد والإبداع معلنةً "استقالة العقل". وتناول الأزمة من جانبين: أزمة التصنيف في علم مصطلح الحديث الذي يتعلق بالقواعد وتطبيقاتها. وأزمة التصنيف في الحديث الذي يتعلق بحاجتنا العلمية والعملية لتصنيفات جديدة في الحديث. وفصَّلهما في ملمحين:

الملمح الأول: أزمة التصنيف في علوم الحديث: حمَّل الكاتب تبعات الأزمة في علوم الحديث على "مقدمة ابن الصلاح" من ناحيتين:

الأولى: أن مصنفه أغلق باب الاجتهاد في تصحيح الحديث وتضعيفه على علماء عصره ومن بعدهم، وهو بذلك كأنه منع مناقشة القواعد وتطبيقاتها. لذلك رأى أن العلماء منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا يدورون داخل "المقدمة" ما بين شارحٍ، ومختصرٍ، وناظمٍ. وشارحٍ للنظم، ومحشٍّ على الشرح. ومهمِّشٍ على الحاشية. ومختصر لشرح النظم، ... و... و... ومنكِّت على ذلك كله، في دورة طويلة وطويلة، مقررين بذلك - بطبيعة الحال - أن "الأول لم يترك للآخِرِ شيئاً"، وأن "علم الحديث نضج واحترق" كما يقال.

ولم يفت الكاتبَ الإشارةُ إلى من خالف ابنَ الصلاحِ في فكرته تلك من معاصريه أو لاحقيه كالنووي وغيره، ولكن مخالفتهم كانت نظرية. وإن كان هناك شيء عملي فإنه مقصور على أفراد قلائل. ثم هذه القلة لم تناقش أصل القواعد، وإنما كان نقاشهم

حول "ألفاظه ومعانيه وترتيب أبوابه"[٢]، بعد تسليمها لتلك القواعد، مع أن البعض منها يحتاج لنقاش مثل مسألة "المدلِّس تدليس تسوية"، ومسألة "زيادة الثقات"، ومسألة "رواية الحديث بالمعنى".

الناحية الثانية: يرى الكاتب أن مقدمة ابن الصلاح كتاب مدرسي صُنِّف ليُدرَّس في "المدرسة الأشرفية"، والكتاب المدرسي - كما هو معروف - يؤدي إلى إهمال الأعمال السابقة عليه. لذلك نرى أن العلماء تعاملوا مع المقدمة على أنها النص الذي استوفى الغاية، فبدأوا به، وتوقفوا عنده، وأُغْفِلت كتب السؤالات، وكتب الحاكم، والخطيب، وكتب التطبيقات وغيرها.

ويرى الكاتب كذلك أن الكتاب المدرسي يهتم بضبط المسائل على شكل قواعد ليسهل حصرها وتعليمها، لا لمناقشتها وتطبيقها. وهذا لا بُدَّ منه في كل علم. ولكن كيف نتعامل مع القاعدة؟ هل نتعامل معها كالتعامل مع العلوم الطبيعية التي لا توجد لها استثناءات ونواقض، أم كالتعامل مع غيرها من العلوم التي لها استثناءات ونواقض كثيرة تُظْهِرها الممارسة والزمن. ويبدو من تعامل المحدثين مع القواعد أنه ليس فيها استثناءات ونواقض. وضرب مثالين على عدم استثناء المحدثين حديثاً من القواعد:

الأول: تعاملهم مع الحديث الذي يربط بين فتح القسطنطينية وبين خروج الدجال بشكل مباشر، فما أن يفتتح المسلمون القسطنطينية حتى يصيح فيهم الشيطان: "إن المسيح قد خلفكم في أهليكم" فيخرجون - وذلك باطل - فإذا جاؤوا الشام خرج...".[٣]

يقول الكاتب: صححه المحدثون طبقاً للقواعد، مع أن الزمن كشف الخطأ فيه؛ إذ من المعلوم أن القسطنطينية قد فتحت، ولما يخرجِ الدجال. ألا يستثنى هذا الحديث من تلك القواعد؛ فيُعلَّل. يقول الأستاذ: إن مثل هذا الاستثناء لا يُعَدُّ قدحاً بتلك القواعد، لأنها من الناحية النظرية معتبرةٌ، ولكن من الناحية التطبيقية فاعتبارها يكون على الأعم الأغلب في الخطوات الأولى للحكم على الحديث، أما عند ما يطرأ مانع ما، فالصواب أن كلَّ حديثٍ

---

[٢] قاله بناء على تفسير محقق النـــزهة لقول ابن حجر: "فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومعارض له".

[٣] أخرجه الإمام مسلم، كتاب الفتن، باب في فتح قسطنطينية وخروج الدجال ونزول عيسى بن مريم، ٢٢٢١/٤ رقم ٢٨٩٧.

مختصٌّ بدراسة خاصة. ومن هنا دعا الأستاذ إلى أنه لا بد من التعامل مع كل حديث على حدة بدراسة ميدانية خاصة به، مع التصرف في تطبيق القاعدة، أو في عدم تطبيقها.

والمثال الثاني: حديث رواه الثقات عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أقبلت يهود إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا أبا القاسم! أخبرنا عن الرعد ما هو؟ قال: "مَلَكٌ من الملائكة، موكَّلٌ بالسحاب، معه مخاريق[4] من نار، يسوق بها السحاب حيث شاء الله". فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: "زَجْرُه بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أُمِرَ". قالوا: صدقت...". (رواه الترمذي وحسنه، وصححه الألباني). فعلق عليه الأستاذ بتعليق فيه كثير من الاستياء والسخرية، حيث يقول: "هنا ليس مطلوباً منك إلا التصديق بمثل هذه الخزعبلات. لماذا؟ خروجاً من مأزق توهيم الثقة، والتزاماً بحرفية "إذا وُجدَ الثقة فالحديث مقبول". ثم قال: "ليت شعري، إذا كان الترمذي معذوراً، فما عذرنا في هذا الزمان لنقول: إن الرعدَ صوتُ زجرةِ الملك بالسحاب؟ ألم أقل إنها أزمة!!

الملمح الثاني في أزمة التصنيف في الحديث وحاجتنا العلمية والعملية لتصنيفات جديدة:

ولقد استعرض الأستاذ باختصار شديد مراحل التصنيف في الحديث، وشدد على أنها كانت حسب الحاجة. جاءت الحاجة إلى حفظه من الضياع فجاءت المصنفات في الحديث كيفما اتفق، دون مراعاة التبويب، أو درجة الحديث، أو فرز الحديث النبوي عن غيره، وغيرها من الملحوظات.

ثم دعت حاجة المجتمع إلى ترتيبه على الأبواب العقدية والفقهية، فجاءت مصنفات الجوامع والسنن. وأنها انعكاسات للاتجاهات العلمية المنتشرة زمن تصنيفها من الرد على الخوارج والمعتزلة والمرجئة في باب العقيدة، والحنفية في باب الفقه.

وبه انتهى عصر كتب الرواية، وبعده صنف العلماء مصنفات حديثية بحسب ما رأوا الحاجة لذلك، فصنف المنذري (ت٦٥٦هـ) "الترغيب والترهيب"، والنووي (ت٦٧٦هـ) "رياض الصالحين". ثم توقف إمداد المجتمع بحاجته من المادة الحديثية، واستعاض الناس عن الاجتهاد في ذلك بالانكباب على مصنفات الأقدمين.

---

[4] المخاريق جمع مخراق. وهو في الأصل "ثوب يلف ويضرب بعضهم بعضا"، وأراد به هنا آلة تزجر بها الملائكة السحاب. المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ٨/٤٣١.

هنا تساءل الكاتب: لماذا عشرات الشروح لتراجم أبواب صحيح البخاري؟ وفهم مراميه فيها؟ وكشف أسرار تقديمه وتأخيره؟ ولماذا تتوالى تحقيقات كتاب: رياض الصالحين؟

وأجاب بقوله: "وما الأمر إلا إحياءٌ لتجارة الورق، وفتحٌ لباب اجتهاد السوق، بدلاً من إحياء علوم الحديث، وفتح باب الاجتهاد فيه".

ثم تطرق الأستاذ إلى عرض حالة "علم الحديث الآن"، وقال بأن الحال يختلف قليلاً عن ذي قبل نحو الأفضل، بتوجه الناس إلى قبول الحديث المقبول، ونبذ الضعيف، ووجود حركة علمية تشتغل بتصفية الأحاديث. ولكن آه!! ما جاء هذا الإحياء أيضاً على المطلوب، لأنه وقف عند حدود ممارسة القواعد فحسب، والاكتفاء بتقريب التهذيب حَكَماً فصلاً في أوصاف الرواة كنموذجٍ لـ"استقالة العقل"، حيث ظن من حاز "تقريب التهذيب" كأن الأمة جُمعَت له في صعيد واحد، وهو ينتقي ثقاتها، ويُنَحِّي ضعافها. ثم استغرب الأستاذ هذا الوضع، وقال: أليس من العجائب أن تعتمد الأمة على فضل عقل فرد واحد منها؟! أليس من المرفوض أن يؤخذ حكم "التقريب" أو غيره للحكم على السند دون النظر في معطيات أخرى؟!.

ثم رأى الأستاذ أن الإحياء الحقيقي لعلوم الحديث لا يتحقق بالوقوف عند "التقريب"، بل بالقيام بدراسة نقدية تحليلية، ومناقشة أحكامه وعدم التسليم لها. بل بمناقشة القواعد ذاتها - مثل كيف يبقى مدلس التسوية ثقة، وكيف يقبل حديثه ولو صرح بالتحديث؟ لأن ما يفعله مدلس التسوية خيانة لأمة محمد ﷺ. وقد كان "الوليد بن مسلم" يدلس التسوية على الأوزاعي، فلما روجع وعوتب أجاب بصفاقة: "إنني أُجلُّ الأوزاعي أن يروي عن الضعفاء"، فلا أعرف كيف يبقى أمثال هذا الغاش الكاذب ثقة! أليست هذه القاعدة بحاجة لمراجعة!، وبمناقشة تطبيقاها على الأحاديث، خاصة في هذا العصر، العصر الذي نشرت فيه كتب الرجال الموسوعية. يقول الأستاذ: "هناك دراسات[5] كشفت من خلال المقارنات أخطاء كثيرة في "التقريب".

قال الكاتب: "إن المطلوب من أهل التخصص عرض ما عندهم، ومناقشته مناقشة علمية، والانتهاء به إلى تقنين وتقعيد ضمن نظريات متكاملة، تجيب بدقة على شبهات الآخرين، ومن أبرز الأمثلة التي تؤكد ما أقول ما أثير حول نقد المتن، وما زال يثار،

---

[5] لم يذكر الأستاذ ولا واحدة منها.

فقد اكتفت دراساتنا بالدفاع، وإلى الآن لم تُبَلْوِر القضية بشكل كاف. وكذلك مسألة زيادة الثقة، ومثل بعض مسائل علم العلل التي لا بُدَّ من نقلها من حيز الإلهام إلى إطار الموضوعية".

ثُمَّ اقترح الكاتب بأن الإحياء المطلوب في باب التصنيف في الحديث يكون بإصدار كتبٍ في الحديث، تكفي حاجات الأمة العلمية والعملية في وقتنا الحاضر، وإراحة "رياض الصالحين"، و"الترغيب والترهيب" وأمثالهما منا ومن تحقيقاتنا واختصاراتنا. وفي باب التصنيف في علوم الحديث يكون بدراسة الكتب المتقدمة على ابن الصلاح وإعطائها حقها، لأنها كتب تطبيقية. لذا فعلينا أن نتبنى منهجاً تطبيقياً في التدريس، يُوْرِثُ المتلقّي مَلَكَة البحث والتحقيق، ويُؤَسِّس لديه النظرية المتكاملة في التصحيح والتضعيف.

وخلاصة ما يرمي إليه الكاتب من الأهداف في هذه السلسلة ما يلي:

١ - تطبيق مبادئ علوم الحديث من خلال القاعدة المعرفية الإسلامية، وعدم فصلها عنها.

٢ - مناقشة بعض قواعد العلم ومسائله المعلقة (مثل: نقد المتن، وزيادة الثقة، ومدلس التسوية، وبعض مسائل علم العلل). مع ملاحظة أن هذه المناقشة لا بد أن تتم خارج إطار المقدمات والمقررات المسلّمة؛ لأن المناقشة التي فرضتها معطيات جديدة لن تُجدِي في ظل هذه المقدمات، ولن تسهم في حل الأزمة.

٣ - مد وإنضاج مسائل علوم الحديث التي لم تأخذ حقها في البحث والشرح.

٤ - الاجتهاد في تصنيف وترتيب الحديث.

القسم الثاني للكتاب: علم مشكل الحديث

نبّه الكاتب في التمهيد على خمسة أمور يجب وضعها في الاعتبار لكل دارس ظاهرة من الظواهر، وخاصة إذا كانت تتعلق بحديث رسول الله ﷺ، وهي:

أولاً: طبيعة الباحث الشخصية، وتكوينه العلمي، واتجاهه العقدي.

ثانياً: الاتجاهات العلمية والثقافات السائدة في عصره.

ثالثاً: إشكالية مَنِ الحاكِم عنده: العقل أم النقل؟

رابعاً: إشكالية اللفظ: أيْ فهمُ اللفظ وكيفية التعامل مع خطاب الشارع ودرجات البيان فيه.

خامساً: إشكالية مناهج التلقي وضوابط المعرفة: سني، شيعي، معتزلي وغيرها. [فدائرة "العصمة" عند الشيعة أوسع مما هي عليه عند أهل السنة، مما يوسِّع مفهوم السنة عندهم. وترتيب مصادر المعرفة من حيث قوتها يختلف باختلاف الاتجاهات والفرق].

يرى الكاتب أن القارئ لا يقرأ متجرِّداً عن نفسيته وثقافته، فليست هناك قراءة نزيهة مطلقة، وهذا يعني أن ثقافة الباحث واتجاهه العقدي يتحكمان في ملاحظة الإشكال، فالذي يستشكله المعتزلي مثلا لا يستشكله المحدث. ففي "ظاهرة الاستشكال" قام الكاتب بعرض سريع لمصنفات الحديث فيها ليقدم دليلاً على ما قال:

١ - ففي المجال العقدي، كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، و"بيان مشكل الحديث" لابن فورك (ت٤٠٦هـ). كانا نتيجة للصراع بين مدرسة الحديث والمتكلمين، وبين المعتزلة والفلاسفة؛ وإن اختلف أهل الحديث مع المتكلمين حول كيفية التعامل مع الإشكال، حيث لجأ المحدثون في أحاديث الصفات مثلاً إلى الإثبات، ولجأ المتكلمون إلى التأويل.

٢ - وفي مجال الفقه: صحيح ابن خزيمة (ت٣١١هـ) وسنن الدارقطني (٢٨٥هـ) وسنن البيهقي (٤٥٨هـ) من الشافعية، ومؤلفات الطحاوي (ت ٣٢١هـ) من الحنفية كانت لخدمة أصول معينة، والرد على المخالفين.

٣ - وأما في مجال الحديث فالجوامع والسنن بما فيها الكتب الستة يُرَى فيها حوار خفي بين مدرسة الحديث ومخالفيها في أبواب العقيدة والأحكام على السواء، وذلك من خلال تراجم الأبواب خاصة تراجم البخاري في صحيحه، وتعليقات الترمذي في الجامع على الأحاديث، وتراجم صحيح ابن خزيمة. ويُرَى جدالٌ ظاهرٌ في أجزاء حديثية للبخاري كخلق أفعال العباد، والقراءة خلف الإمام، ورفع اليدين في الصلاة.

اسم الظاهرة: مشكل الحديث

اصطلاح المحدثين "مشكل الحديث" استنكره الكاتب لأنه - حسب رؤيته - يوحي بأن الحديث بالذات ملتبس بالإشكال، وهذا مما لا تجوز نسبته إلى الشرع الذي جعله الله فرقاناً بين الحق والباطل، واستشهد عليه بقول الزرقاني: "ومن الأدب مع النبي ﷺ أن لا يُستَشكل قوله، بل تُستَشكَل الآراء بقوله". لذلك اختار له اسماً آخر، وهو "استشكال الحديث".

تعريف "مشكل الحديث"

لم يرتض الكاتب ما قاله السابقون والمعاصرون في تعريفه؛ لأنه يرى في تعريفاهم خلطاً بين العلم وبين الظاهرة، وعدم تحديد لحقيقتها، ثم عرَّف هذه الظاهرة بقوله:

"مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدَنا إليها الكتابُ والسنةُ، والتزم بها الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها".

فائدته وأهميته

ذكر الكاتب عدة فوائد لهذا العلم، منها: دحض مزاعم مدعي الاختلاف في الحديث. وإثبات أن الحديث قد وصلنا موثقاً بطريقة دقيقة. وتبرئة ساحة علماء الحديث من تهمة الغفلة، والسذاجة، وقلة الفهم لما ينقلون. وتزكية منهج أهل السنة في فهم النصوص والتعامل معها بشرط الالتزام بالمنهج الصحيح. وهنا نعى الأستاذ على العلماء، فقال: "ومع هذه الأهمية لم يتعد عملُ علمائنا قولَ: "هذا فن من أهم الأنواع، ويُضْطَرُّ إلى معرفته جميعُ الطوائف"، وانصب اهتمامهم على إيجاد الحلول، حيث لم يدرس أحد المشكلة نفسها، أسبابها، وعلاقتها بالأطروحات الفكرية في كل عصر، وبالتبنيات الأصولية للفرق، وبالعلوم الدخيلة على الأمة".

تاريخ الظاهرة

لم يقبل الكاتب في تناول تاريخ الظاهرة تناولاً وصفياً كما هي العادة؛ فيقول: أول من صنف فيه فلان، ثم علان، ثم ... وثم. وإنما خاض في الأعماق، فأرجعها:

أولاً: إلى أول الخليقة، آدم وإبليس، حيث استشكل إبليس أمر الله له بالسجود لآدم، فرفض لتعارضه مع قضية مستقرة في ذهنه، وهو أفضليته على آدم. وكان خطؤه في التعامل مع ذلك الأمر الإلهي. لو تذكر أن السجود لم يكن لذات آدم، وإنما كان طاعة لأمر الله، لما استشكل.

ثانياً: ثم جاءت الأقوام، وسارت على نهج رسلهم من الخضوع لأوامر الله، حتى طال عليهم الأمد، فافترقوا، ثم اختلفوا في العلم، كلٌّ يفهم النصوص حسب قواعد فرقته، بسبب نسيانهم بعض ما ذُكِّروا به واتباعهم الهوى كما أشار إليه القرآن: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ {المائدة: ١٣}.

ثالثاً: ثم آلت النوبة إلى هذه الأمة، وحذرها الله مما حل بالأمم السابقة من الافتراق والاختلاف فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ

عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ {الأنعام: ١٥٣}. التزم الجيل الأول بهذه الوَصاة، فلم يكن يُقدِّم على نص الرسول ﷺ شيئاً، لأنهم التزموا بالمنهج الذي علّمهم الرسول ﷺ إياه، فقد كانوا صفحة بيضاء تركوا الوحي يُنَقّشها.

ومع ذلك من نسي منهم حظاً مما ذكروا به استشكل بعض النصوص مثل ما حصل لعائشة رضي الله عنها حول قول النبي ﷺ: "من حوسب عذّب"، تظن أنه يتعارض مع قوله تعـــالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ {الانشقاق: ٨} فقال النبي ﷺ: "إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش يهلك".[٦]

وما حصل مع عمر ﷺ حول قبول الرسول ﷺ صلح الحديبية بتلك الشروط المهينة، ونقاشه مع أبي بكر ﷺ قال: "أليس هذا نبي الله حقا؟ فأجابه أبو بكر: إنه لرسول الله، وليس يعصي ربه. وقال عمر: أليس كان يحدثنا أنا سنأتي البيت ونطوف به؟ قال: بلى، أفأخبرك أنك تأتيه العام؟ قال: لا.[٧]

استنبط الكاتب أن في إجابة أبي بكر منهجاً دقيقاً يتكون من مرحلتين: الأولى أنه رسول الله. والثانية فهم النص فهماً دقيقاً. مما يدلُّ على أن هذا الاستشكال كان ناشئا عن نسيان حظ معين، أو عدم الإحاطة بالقضية، أو عدم فهم النص. والاستشكال بهذا البعد ليس مذموما لأنه يتعلق بطبيعة النصوص، (وهي ليست على درجة واحدة من البيان)، وباختلاف مدارك الناس. فهذا يعني أن النص من حيث النص تفسير. ولكنه من جهة القارئ استشكال. وحينئذ نقول للقارئ: ابحث أو سل.

رابعاً: بعد تلك الفقرة المعترضة (فقرة استشكال عائشة وعمر) عاد الأستاذ إلى ذكر تاريخ الظاهرة من بعد جيل الصحابة، فقال: ثم سار السلف على نهج الصحابة، حتى نبتت البدع، وغلب على الناس اتباع الأهواء المضللة والآراء الفاسدة، فقدموها في العقيدة والعبادة على الوحيين؛ لأنهم دانوا بالتقليد الأعمى، وعطلوا عقولهم وأفهامهم، وحرموا عليها أن تتفقه في كتاب الله.

---

[٦] لفظ الحديث كما رواه البخاري بسنده عن ابن أبي مليكة أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: "من حوسب عذب" قالت عائشة: فقلت: أو ليس يقول الله تعالى: ﴿فسوف يحاسب حسابا يسيرا﴾؟ قالت: فقال: "إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك" (صحيح البخاري، ٥١/١ رقم ١٠٣). ذلك العرض أي عرض الناس على الميزان.

[٧] رواه البخاري في صحيحه، ٩٧٨/٢ رقم ٢٥٨١.

خامساً: وتفاقمت الأحوال سوءاً بعد ترجمة الفلسفة اليونانية، حيث إنها سيطرت على مناهجهم في الفهم، وأصبحوا يتعاملون مع النصوص على أساسها، فكل فرقة أو مذهب كانت تجذب النصوص إليها؛ ولو بليها أو تبديلها، لدعم مواقفها وأصولها. فما وافق أصولها أصلٌ، وما خالفها مشكل. وحينما استفحلت الظاهرة، وحينها نشأ "علم مشكل الحديث" بوصفه مصطلحاً.

المصنفات في المشكل

ثم أتى الأستاذ على ذكر المصنفات في "المشكل"، وذكر عشرة كتب، منها: اختلاف الحديث للشافعي، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ومشكل الآثار ومعاني الآثار للطحاوي، وغيرها.

شروط وقوع الظاهرة

ولتحديد حدود البحث ذكر الأستاذ شروط وقوع الظاهرة، فذكر أربعة شروط، وهي: صحة الحديث، وألاّ يكون هناك نسخ، وأن يكون مخرج الأحاديث المختلفة أو المشكلة واحداً، وأن يكون الحديث المشكل خالياً من العلة.

أسباب الظاهرة

١ - نقل الحديث ناقصاً بعض الألفاظ، أو بدون سؤال، أو بدون سبب.

٢ - الجهل باللغة، أو بالنصوص الأخرى، أو بضوابط الفهم الصحيحة.

٣ - التعصُّب، وهو يدفع الإنسان إلى نبذ ما يخالف مذهبه وثقافته.

٤ - منهج القراءة، وهو مجموع قواعد ذكرها الأستاذ في آخر الكتاب.

٥ - العلّة الخفية، وسوف يشرحها فيما بعد.

٦ - القرطسة، أو نسيان حظ مما أوتينا، أو النظرة الجزئية.

والعام والخاص، والمطلق والمقيد وغيرها ليست أسباباً للاستشكال، بل هي أوجهٌ من البيان.

علاقة علم المشكل بالعملية النقدية:

حاول الكاتب فيه إيجاد علاقة بين علم مشكل الحديث وعملية النقد بإيجاد علاقة بين علم المشكل وعلم العلل، فبدأها بقوله: إن توثيق المعرفة المنقولة عن النبي ﷺ، يتم بمرحلتين:

الأولى: فرز المقبول من المردود ظاهراً أي من حيث توفر الشروط الظاهرة للحديث المقبول.

والثانية: التأكد من خلو ذلك المقبول الظاهري من العلل الخفية في السند والمتن. وذلك من خلال ضوابط وقواعد غير التي استعملت في المرحلة الأولى. وهذه المرحلة هي التي تثبت تشابهاً بين علم المشكل وعلم العلل من حيث:

١ - إن هذه المرحلة هي التي يدرسها كلا العلمين: علم العلل، وعلم المشكل.

٢ - وإن علم المشكل مبني على توهم اختلاف بين حديث وحديث، أو بين حديث ودليل آخر من آية، أو عقل، أو حس، أو قاعدة. وعلم العلل كذلك.

علم المشكل حسب تصنيف المحدثين من علوم المتن، يهتم ببيان معنى الحديث، لا بالنقد أي بالحكم عليه صحةً أو ضعفاً أو وضعاً، فربما يظن أحد أن علم المشكل لا علاقة له بالنقد. فأثبت الكاتب علاقته بالنقد بأن استشكال حديث مَّا هو في حقيقته مَظِنَّة وجود خلل خفي في المتن[8]؛ لأننا إذا ظننا بأن حديثاً (مقبولاً في الظاهر) مخالفٌ للقرآن، أو لحديثٍ آخرَ مستقرٍّ، أو لعقلٍ، أو لحسٍّ ... فكأننا توقفنا في دقة حكمنا على الحديث بالقبول. وهنا يفترق العلمان، ففي حين يمضي علم العلل في تطلُّب العلة فيه بالمقارنة والمقابلة، يذهب علم المشكل إلى دفع الاستشكال والاختلاف".

ولا نلجأ إلى الجمع المتكلف كما فعل كثير من العلماء. بل من الممكن أن نرجعه إلى احتمال أن أحد الرواة الثقات وَهَمَ فيه، أو رَوَاهُ بالمعنى فما استطاع أداءه كما ينبغي، وهذا ليست بعلة قادحة فيه، فإن الثقة قد يهم، وإن الجواد قد يكبو. بل من الممكن أن نقول بأن فيه علة لا نستطيع تحديدها.

ثم ذكر الكاتب الفاضل مثالاً لما قرره من القواعد، وهو حديث أبي هريرة في خلق الله الأرض وما فيها في سبعة أيام[9]. حيث إن العلة فيه - بعد صحته سنداً - معارضته مع القرآن. ولم يمكن الجمع بينه وبين الآية جمعا غير متعسف. فلجأ العلماء مثل ابن معين، والبخاري، والبيهقي، وغيرهم إلى الطعن فيه بأنه من قول كعب، وليس قول النبي ﷺ.

---

٨ الأمر ليس على هذا العموم، لأن استشكالات الصحابة ليست من هذا القبيل.

٩ وهو عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: "خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل" مسلم، رقم ٣٧٨٩.

وختم الأستاذ هذا المبحث ببيان أوجه الشبه بين بحث العلة وبين بحث الإشكال، فذكر أربعة أوجه، وهي:

١ - العلة تكشف بالاختلاف، وكذلك الإشكال.

٢ - ميدان العلة أحاديث الثقات، وكذلك الإشكال.

٣ - يشترط لإثبات العلة: اختلاف مخارج الحديث. وعدم تباعد ألفاظهما. وعدم تعدد الواقعة. وهذه الشروط هي إحدى طرق رفع الإشكال بأننا إذا استطعنا إثبات اختلاف مخارج الحديث ... إلخ ينتفي الإشكال، أما في حالة عدم استطاعتنا فتثبت العلة.

قلت: معنى ذلك أن العملية تمر بثلاث مراحل: البحث عن العلة الظاهرة. ثم محاولة الجمع عند عدم وجود العلة الظاهرة. ثم إثبات العلة ولو بالاحتمال ودون تحديدها عند عدم التمكن من الجمع.

قواعد في علم المشكل

ختم المؤلف الكتاب بهذا المبحث، وذكر قاعدتين أساسيتين، والثانية منهما تفرعت عليها اثنتا عشرة قاعدة. يرى الأستاذ أنها كلها ضرورية للمتعامل مع الأحاديث المستشكلة، وهي:

القاعدة الأولى: أساس علم المشكل

ذكر تحت هذه القاعدة ثلاثة عوامل لتكوين هذا العلم، ويرى أن هذه العوامل الثلاثة ستعين في فهم الظاهرة، وضبط حدود الرفع المقبول للإشكال. وتلك العوامل الثلاثة هي:

أ - استحالة تناقض المعصوم مع كلامه، ومع كلام ربه، ومع العقل والحس والسنن الكونية؛ لأنها كلها خرجت من مشكاة واحدة.

ب - عدم رد الحديث لمجرد استشكاله دون التثبت والتحري؛ لأنه لم يصله إلا بعد مروره بمراحل عدة أنهكته بحثا ودراسة.

ج - حفظ السنة، وذلك لأن الله تكفل بحفظ القرآن، ولا يتم حفظ القرآن إلا بحفظ بيانه.

القاعدة الثانية: المنهج السليم في التعامل مع الاستشكال

فرّع عليها اثنتي عشرة قاعدة، وهي:

١ - الحديث إذا ثبت، بيانٌ بنفسه، وحجةٌ بذاته، ومستقلٌ في منح المعرفة، ولا يعتمد قبوله على موافقة غيره له. (دعمه بقول الشافعي وابن تيمية).

٢ - بعض قواعد علوم الحديث يحتاج إلى مراجعة، وبعضها إلى إنضاج وتحقيق، فهي ليست معصومة؛ لأنها نتاج العقل البشري، وكذلك نتثبت في توفر شروط قبول الحديث، لأن الخلاف في توفرها، لا في الشروط نفسها، والإشكال لا بد أن يكون بسبب السند (دعمه بكلام ابن الجوزي).

٣ - خوطبنا باللغة العربية، وهذا يقتضي نفي الالتباس، فالاستشكالات التي جاءت لعدم إدراك المعنى بالتحديد تلغى.

٤ - معرفة معنى اللفظة زمن التنزيل، وإدراك التطور الذي حصل على بعض الألفاظ مثل "الولي" فقد أخذت مدلولات مختلفة عن مدلولها زمن التنزيل، مما ترتب عليه فساد في المعتقدات.

٥ - الأصل في فهم الخطاب الأخذ بالظاهر.

٦ - الأصل في فهم الخطاب استعمال الحقيقة.

٧ - تناول الحديث تناولاً إحاطياً؛ فإن التناول الجزئي مع النصوص أدى إلى تكذيبها، أو إلى الانحراف في فهمها، ومن ثم استشكالها.

٨ - الفصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة، فلا يجوز أن يتعامل المسلم مع الأحاديث المتعلقة بعالم الغيب بالمقاييس نفسها التي يتعامل بها مع عالم الشهادة. والقاعدة في التعامل مع أحاديث الغيب أن الرسل لا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته. وفي أحاديث الشهادة أن تعارض صحيح النقل مع صريح العقل مستحيل. ومجال هذا التقسيم أحاديث الأخبار أي أحاديث الفتن في الغالب، لا أحاديث الأوامر أو الأحكام أو التكليفات.

٩ - لا يقبل الجمع بمجرد الرأي، بل لا بد من أن يشهد به نص شرعي شهادةً ظاهرة، أو خفيةً، أو ضابط شرعي ثبت بدليل شرعي.

١٠ - البحث عن سبب ورود الحديث.

١١ - التمعن في سبب الاستشكال، فكثيراً ما يجيء الخلل من قِبَله.

١٢ - ينبغي دراسة الحديث عند الاستشكال بعيداً عن التعميمات دون استثناء.

ملاحظات على ما ورد في الكتاب من الأفكار

أنا أقدِّر حماس الأستاذ إبراهيم العسعس تجاه تخلف الأمة، ونشاركه آلامه وتململه. ونضم صوتنا مع صوته في بعض المزايدات في خدمة كتاب واحد. ولكن أتساءل هل أنه حقق ولو بعض ما ذكر في تعريف السلسلة من الأهداف بهذا الكتاب "دراسة نقدية لعلم مشكل الحديث"، أم أنه الآخر أيضا وقع فيما نعى المحدثين السابقين عليه. إذا ما حقق - كما سيظهر إن شاء الله - فماذا يعني كل ما صبه من جام الغضب على صنيع المحدثين. هل نظن أنه بوتقة مستعارة. أم كأس فائضة. أم نهر ثائر. أم قش عائم على سطح الماء؛ لأنه ما قدم شيئا يعتبر إحياء لعلوم الحديث. نفس الأصول، ونفس القواعد، ونفس التطبيقات.

أولاً: على سلسلة "إحياء علوم الحديث"

أ - هذه السلسلة سماها الأستاذ "إحياء علوم الحديث". وفي الحقيقة، وبعد الاطلاع على الأفكار الواردة فيها، تبين لي بكل جلاء أنها ليست إحياءً لـ"علوم الحديث"، وإنما هي تصفيةٌ "للأحاديث الصحيحة"، وذلك لأنه لو أراد بذلك إحياء علوم الحديث (أي تطبيق قواعد التصحيح والتضعيف على طريقة المحدثين قبل التأليف المنهجي لعلوم الحديث) لكان قد شمل الأحاديث الضعيفة أيضاً؛ لأنه كما أن هناك احتمالاً لدخول الضعيفة في الصحيحة كذلك هناك احتمالٌ لدخول الصحيحة في الضعيفة أيضاً. فكما يجب تصفية الضعيفة من الصحيحة يجب تصفية الصحيحة من الضعيفة على السواء. ولكن الأستاذ لم يفعل ذلك، وإنما ركز فقط على تصفية الصحيحة. مما أوحى بأن هذا هو مطلبه.

ب - ورأيت في الكتاب، وخاصةً عند التعريف بالسلسلة أن الأستاذ أفاض بحرارة وحماس في نقد المؤلفين في الحديث وعلومه في فقرات متتابعة، و لم يمنعه الثناء عليهم من معاودة توجيه النقد اللاذع لعملهم مرات ومرات.

ج - ولاحظت أن الأستاذ أخذته العزة بذلك الحماس أخذاً غير محمود، فخرجت من قلمه مبالغات ذهبت بهيبة الكتب التي بالغ في الكلام عنها. مثل استيائه من الكتب المؤلفة على مقدمة ابن الصلاح، وشروح تراجمِ البخاري، وشروح رياضِ الصالحين.

لا شك أن الكتب على المقدمة كثيرة، ولكن لماذا يُنسَى أن ما كتب على مقدمة ابن الصلاح من المختصرات والشروح، وما كتب في علوم الحديث من مؤلفات مستقلة، ما هي إلا تكميل وتجميل وتوضيح وإضافات.

والزيادات فيها لم تتوقف بعد، بل هي ما زالت مستمرة. كلما جاءت الحاجة للزيادة فيها زيدت. فالرامهرمزي أول من ألف فيه ولم يستوعب. جاء الحاكم بعده فذكر خمسين نوعاً ولم يهذب. واستدرك عليه أبو نعيم وترك أشياء للمتعقب. ثم صنف الخطيب كتباً كثيرة في أكثر علوم الحديث. وجاء ابن الصلاح فجمع ما تفرق، وذكر خمسة وستين نوعاً، لكنه لم يرتب على الوضع المناسب. وجاء العراقي فزاد عليه. وابن حجر فصقل ونقّح. والسيوطي فزاد على ابن الصلاح تسعة وعشرين نوعاً، فبلغ تسعين نوعاً. وكذلك كل من جاء بعده زاد ما زاد. وهكذا العمل مستمر، وقد تجد في كتاب "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها" للمراجِع بعض الزيادات والتنقيحات. لا يقال إنه توقف.

وبالنسبة لشروح تراجم البخاري وتحقيقات رياض الصالحين أبدى الأستاذ غضبه بقوله: "وما الأمر إلا إحياء لتجارة الورق، وفتح لباب اجتهاد السوق، بدلاً من إحياء علوم الحديث، وفتح باب الاجتهاد فيه". هذه النقطة أتركها بدون تعليق، وأكتفي بالقول: الحماس أعماه.

د - من أهم الأمور التي أخذتُها عليه قلةُ الأمثلة: أن المؤلف ذكر لهذه الظاهرة أسباباً ستة، ولم يقدِّم لها مثالاً واحداً. والكتاب الذي يتبنى مشروع الإحياء كهذا، المفروض أن يكثر من الأمثلة لتوضيح الأفكار، والحال أنه لم يذكر في طول الكتاب إلا ثلاثة أمثلة:

أولها: حديث خلق الأرض في سبعة أيام. ذكره المؤلف للجمع المتكلف. وهو حديث معروفٌ الكلامُ فيه عند المتقدمين والمتأخرين على السواء. والذي قام بالجمع المتكلف هو الشيخ الألباني، وهو فرد لا يمثل المحدثين. حتى يستساغ له بناء فكرة عليه وتعميمه على الآخرين.

وثانيها: حديث فتح القسطنطينية ذكره مثالاً لاتباع المحدثين القاعدة دون استثناء حديث منها. هذا الحديث حسب قواعد الأستاذ التي ذكرها لا يعد من "الأحاديث المستشكلة" إذ يمكن تأويله تأويلا غير متكلف، فليس المقصود منه فتح القسطنطينية

السابق، بل سيقع فتح آخر لها. قال الترمذي: "والقسطنطينية مدينة الروم تفتح عند خروج الدجال، وقد فتحت في زمن بعض الصحابة". وقال القرطبي: "قد فتحت في زمن عثمان، ويفتح عند خروج الدجال". ما دام الأمر هكذا فلا ينبغي إنكاره، خاصة أن فتح القسطنطينية هذا من أمور الغيب.

والمثال الثالث: حديث الرعد: قال النبي ﷺ في الجواب عن سؤال اليهود عن الرعد: "مَلَكٌ من الملائكة، موكَّلٌ بالسحاب، معه مخاريق[10] من نار، يسوق بها السحاب حيث شاء الله". فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: "زَجْرَةٌ بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أُمِرَ". قالوا: صدقت...". (رواه الترمذي وحسنه، وصححه الألباني).

قلت: ألا يصلح هذا الحديث أن يكون تفسيراً لقوله تعالى: ﴿فَالزَّاجِرَات زَجْراً﴾ يعني الملائكة تزجر السحاب، والزجر ينشئ صوتاً. وتصويته تسبيحه: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْده وَالْمَلائكَةُ منْ خيفَته﴾ {الرعد: ١٣}.

واختلاف العلماء في الرعد معروف[11]. والحق أن هذه كلها من الأمور الغيبية، نعرف ما هي، ولا نعرف كنهها. وإلاّ فماذا يقول الأستاذ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَة وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا في الْأَرْحَام وَمَا تَدْري نَفْسٌ مَاذَا تَكْسبُ غَدًا وَمَا تَدْري نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ {لقمان: ٣٤} والذي اتفقت كلمة المفسرين القدامى، وحتى قبل اكتشاف الطب عن معرفة جنس الجنين، على أنه ذكر أم أنثى؟ وعرف الطب الآن أنه ذكر أم أنثى، وهذه آية وليس بحديث. تؤلها أم ترفضها؟

هـ - أشاد الأستاذ بجهود بعض المتأخرين في دفع عجلة تصحيح الحديث وتضعيفه مثل الشيخ الألباني، ولكن حسب رأي الأستاذ هذا الإحياء أيضاً لم يكن الإحياء المطلوب، لأنه وقف عند حدود ممارسة القواعد فحسب، والاكتفاء بتقريب التهذيب حَكَماً فصلاً في أوصاف الرواة. ويرى الأستاذ أن هذا الوضع مثالٌ من أمثلة "استقالة

---

[10] المخاريق جمع مخراق. وهو في الأصل "ثوب يلف ويضرب به الصبيان بعضهم بعضا"، وأراد به هنا آلة تزجر بها الملائكة السحاب. فيض القدير للمناوي: ٥٥/٤.

[11] انظر: تفسير القرطبي: ٢١٧/١.

العقل". واستعجب: أليس من العجائب أن تعتمد الأمة على فضل عقل فرد واحد منها؟! أليس من المرفوض أن يؤخذ حكم "التقريب" أو غيره للحكم على السند دون النظر في معطيات أخرى؟!

لي ملاحظة رقيقة حول كلامه، وهي: أن الأمر ليس كما صوره الأستاذ، حيث ضخَّم الأمر وأعطاه أكثر من حجمه على طريقة الناقدين المعاصرين؛ لأن الذي يمارس هذا العلم لا يعتمد على التقريب اعتماداً أعمى، وإنما ينتقي منه ما يلحظه أقرب إلى الواقع، وينظر للحكم عليه في معطيات أخرى أيضاً. والشاهد عليه كتاب الشيخ الألباني "سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة". وهذا الذي دلَّني على أن الأستاذ علمه مثل علم من يعوم على سطح الماء، وأقول: إني لم أعرف متخصصاً في الحديث مخلصاً قال مثل هذا الكلام، وإنما قاله من علمه قليل، أو في نفسه حاجة.

وقال الأستاذ في ص٢٨: "إن المطلوب من أهل التخصص عرض ما عندهم، ومناقشته تحت الشمس، والانتهاء به إلى تقنين، وتقعيد نظريات متكاملة، تجيب بدقة على شبهات الآخرين، ومن أبرز الأمثلة التي تؤكد ما أقول ما أثير حول نقد المتن، وما زال يثار، فقد اكتفت دراساتنا بالدفاع، وإلى الآن لم تُبلور القضية بشكل كاف. وكذلك مسألة زيادة الثقة، ومثل بعض مسائل علم العلل التي لا بد من نقلها من حيز الإلهام إلى إطار الموضوعية".

نحبذ من الأستاذ هذا الاقتراح، ومادام أنه أجرى هذه السلسلة فننتظر نشرات تالية من الأستاذ لها، والتي لم يصدر منه إلا هذا الكتاب، وقد مضى عليه أكثر من ست سنوات. والذي قدم في هذا الكتاب لا يسمن ولا يغني من جوع.

ثانياً: ملاحظاتي على ما ورد في أصل الكتاب

١ - استنكر الأستاذ اسم "مشكل الحديث" لأنه يوحي بأن الحديث بالذات ملتبس بالإشكال، وهذا مما لا تجوز نسبته إلى الشرع الذي جعله الله فرقاناً بين الحق والباطل، "ومن الأدب مع النبي ﷺ أن لا يُستَشكل قوله، بل تُستَشكَل الآراء بقوله" كما قال الزرقاني. لذلك اختار له اسماً آخر، وهو "استشكال الحديث".

لا يستلزم تسمية الشيء بوصف أنه متصف به ذاتياً، وإنما هو باعتبار المخاطبين. وإلا فماذا يقول الأستاذ في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ {آل عمران: ٧}. إن جاز أن تسمى بعض الآيات القرآنية بالمتشابهات باعتبار المخاطبين فما بالك في تسمية بعض الأحاديث بالمشكلة بالاعتبار نفسه، وهي أقل وطأة من الآيات المتشابهة.

٢ - لم يرتض الأستاذ ما قاله السابقون والمعاصرون في تعريف "المشكل"؛ لأنه يرى في تعريفاهم خلطاً بين العلم وبين الظاهرة، وعدم تحديد لحقيقتها، ثم أتى بتعريف له بقوله:

"مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدَنا إليها الكتابُ والسنةُ، والتزم بها الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها".

يا ترى هل هذا تعريف "علم مشكل الحديث"؟!! وهو ينطبق على "أصول الفقه" و"علوم القرآن" وغيرهما من العلوم أيضاً. فالتعريف عائم غير دقيق، وليس جامعاً، ولا مانعاً.

٣ - قال الأستاذ: علم المشكل مبني على توهم اختلاف بين حديث وحديث، أو بين حديث ودليل آخر من آية، أو عقل، أو حس، أو قاعدة. وعلم العلل كذلك.

من المعروف عند العلماء وعند من ألّف في هذا العلم أن علم المشكل ليس هذا فقط كما تصوره الأستاذ من "توهم اختلاف"، بل يشمل كل ما فيه إشكال، سواء أكان ذلك الإشكال توهُّمَ اختلاف بين حديثين، أو بين حديث ودليل آخر، وتوهمَ تشبيه الله، أو اشتراك لفظ في الحديث بين معان، أو بين الحقيقة والمجاز، أو ما إلى ذلك. ومن هنا كلام الأستاذ هذا غير دقيق.

٤ - قال الأستاذ: "ولا نلجأ إلى الجمع المتكلف كما فعل كثير من العلماء. بل من الممكن أن نرجعه إلى احتمال أن أحد الرواة الثقات وَهَمَ فيه، أو رواه بالمعنى فما استطاع أداءه كما ينبغي، وهذا ليست بعلة قادحة فيه، فإن الثقة قد يهم، وإن الجواد قد يكبو. بل من الممكن أن نقول بأن فيه علة لا نستطيع تحديدها".

نسلم له كل ذلك، ولكن علماؤنا لم يغفلوا عن هذه الأمور كلها التي يريد الأستاذ إرجاع الاحتمال إليها. وهو لا يستطيع أن يأتي بأمثلة تبنى عليها قاعدة. والمثال الذي

قدّمه هو حديث "خلق الأرض في سبعة أيام"، الذي تكلف فيه تأويله الشيخ الألباني رحمه الله. وهذا الحديث قد تقدم الكلام عليه.

وأما قوله: "بل من الممكن أن نقول بأن فيه علة لا نستطيع تحديدها" فهو ليس بجديد علينا، وإنما هو ترديد من الأستاذ لما فعله علماؤنا في كثير من الأحاديث. ولكن العجب في الأستاذ أنه كيف لجأ إلى هذا الاحتمال، وهو قد نعى على المحدثين إدخالهم بعض مسائل العلل في حيز الإلهام، وأكد مشدداً على أن تُنْقَل تلك المسائل من حيز الإلهام إلى إطار الموضوعية. فأين الموضوعية إذا لجأنا في بعض الأحاديث إلى احتمال علة لا نستطيع تحديدها؟!!

٥ - أما أوجه الشبه بين بحث العلة وبين بحث الإشكال التي اكتشفها الأستاذ، وذكر منها:

الوجه الأول: العلة تكشف بالاختلاف، وكذلك الإشكال.

فهو بهذا القول كأنه يقول: إن كل علة وإشكال في المتن تكشف بالاختلاف. وليس الأمر كذلك فإن هناك عللاً في المتن لا علاقة لها بالاختلاف، مثل اشتمال المتن على مجازفة، أو ركاكة. وكذلك هناك إشكالات في المتن لا صلة لها بالاختلاف كما ذكرنا.

الوجه الثاني: ميدان العلة أحاديث الثقات، وكذلك الإشكال.

وهل كون ميدانهما أحاديث الثقات يجعل "علم المشكل"من علوم النقد أو العلل؟ والأستاذ نفسه قال في الوجه الثالث: "إن علم المشكل يبدأ عمله من حيث ينتهي علم العلل، إذا استطاع علم المشكل رفع الإشكال فبها ونعمت، وإلا نقول: فيه علة ولو لم نعرفها". فمعنى هذا أن الحديث بعد وصوله إلى هذه المرحلة خرجت من دائرة "علم المشكل" ودخل في دائرة "علم العلل"، وليس أنه اجتمع فيه علمان كما يظن. والأستاذ بقوله هذا عارض نفسه لأنه قال في شروط ظاهرة المشكل أن يكون الحديث خالياً من العلّة. فكيف يربط المشكل الخالي من العلّة بالعلّة؟. والحقيقة أن الأستاذ وقع هنا في ذهولين:

الأول: أنه لم يضبط معنى "توافر شروط الصحة" لأن معناه توافر الشروط الآتية:

١ - اتصال السند. ٢ - عدالة الرواة. ٣ - ضبط الرواة. ٤ - خلوه من الشذوذ. ٥ - خلوه من العلة. فإذا اكتشفت علة في سند الحديث أو متنه فمعناه أنه ليس بصحيح. فلا يدخل في علم المشكل.

الثاني: أنه لم يفرق بين نقد المتن وفهم المتن. فنقد المتن من علم العلل وينظر فيه هل توافرت فيه الشروط السابقة أم لا. وفهم المتن المشكل من علم المشكل فقط، ولا علاقة له بالنقد. وإذا صارت له علاقة به كما يدعي الأستاذ فحينئذ يخرج المتن من دائرة المشكل إلى دائرة علم العلل. فأين الالتقاء أو التشابه الذي ادعاه الأستاذ!؟

الخلاصة أن علم المشكل من علوم دراية المتن، لا من علوم العلل.

٦ - بعض قواعد علوم الحديث التي تحتاج إلى مراجعة، والبعض الآخر إلى إنضاج وتحقيق: مثلاً نقد المتن، وزيادة الثقات، والمدلس تدليس تسوية، وبعض مسائل العلل التي ما زالت من قبيل الإلهام، والرواية بالمعنى، ودقة التطبيق لعلوم الحديث.

هنا أقول: إننا ننتظر بكل صبر ولهف من الأستاذ هذه المراجعة بجرأة، وبالأمثلة، وليس بالكلام النظري فقط كما فعل في هذا النموذج الأول، مع أن المفروض أن يكون هذا الكتاب الأول من حيث المحتوى على القوة نفسها التي كان عليها نقده للمحدثين ونعيه صنيعهم.

وأختم كلامي بأن الحق والصواب هو أن القواعد مستقيمة، ليس فيها خلل، كل ما في الأمر هو تطبيق تلك القواعد. وقد اجترأ ابن الجوزي على توسيع دائرة ذلك التطبيق، وطبقها على بعض الأحاديث الصحيحة سنداً في كتابيه: العلل المتناهية، والموضوعات الكبرى. وتلاه ابن قيم الجوزية في كتابه "المنار المنيف في الصحيح والضعيف. ولكن لم يسلم لهما ذلك، حيث كتب السيوطي "تعقبات" على ابن الجوزي.